

Distr.: General
3 June 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 139 من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

الرقابة الداخلية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

موجز

يتضمن هذا التقرير تعليقات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة ومشورتها وتوصياتها بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2023. ولا تزال اللجنة تضع في اعتبارها أن الأمين العام دعا في مبادرة الإصلاح التي اتخذها إلى عدة أمور منها تعزيز قدرات التقييم. واللجنة تعي أيضاً أن وجود نظام فعال للرقابة يمكن أن يرسخ آلية التقييم المعززة. وتحقيقاً لذلك، تتوقع اللجنة أن يواصل المكتب استعراض نموذج عمله لكي يتكيف مع البيئة المتغيرة، ويشمل ذلك ما يتعلق بقياس أدائه واستجابته لأثر المخاطر الناشئة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/77/50

280622 080622 22-08484 (A)



أولا - مقدمة

- 1 - أجرت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة استعراضاً للميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2023، وفقاً للفقرتين 2 (ج) و (د) من اختصاصاتها (انظر قرار الجمعية العامة 275/61، المرفق). وتتمثل مسؤولية اللجنة في هذا الصدد في استعراض الميزانية المقترحة للمكتب، مع أخذ خطة عمله في الحسبان، وتقديم توصيات إلى الجمعية عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ويتضمن هذا التقرير تعليقات اللجنة ومشورتها وتوصياتها المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة للمكتب لعام 2023، لكي ينظر فيها كل من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والجمعية العامة.
- 2 - وزوّدت شعبة تخطيط البرامج والميزانية التابعة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال اللجنة بالباب 30، الرقابة الداخلية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 ((A/77/6 (Sect. 30)، وكذلك بالمعلومات التكميلية ذات الصلة. وقدم المكتب معلومات تكميلية بشأن ميزانيته المقترحة، أخذتها اللجنة في الاعتبار. وخصصت اللجنة، في دورتها الثامنة والخمسين، التي عُقدت في الفترة من 19 إلى 21 نيسان/أبريل 2022، جزءاً كبيراً من جدول أعمالها لمناقشة الميزانية المقترحة للمكتب مع المكتب نفسه ومع المراقب المالي.
- 3 - وتود اللجنة الإعراب عن تقديرها للجهود التي بذلتها شعبة تخطيط البرامج والميزانية للتعجيل بإعداد باب الميزانية المتعلق بالرقابة الداخلية لكي تستعرضه اللجنة. وتعرب اللجنة أيضاً عن تقديرها لما أبداه المكتب من تعاون في إتاحة المعلومات اللازمة لإعداد هذا التقرير.

ثانياً - استعراض الميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2023

- 4 - بلغ مجموع الموارد المتوقعة للمكتب، لعام 2023، من موارد الميزانية العادية (قبل إعادة تقدير التكاليف) ومن الموارد الأخرى المقررة والموارد الخارجة عن الميزانية ما قدره 69 401 600 دولار، مقارنة بمبلغ قدره 67 032 000 دولار لعام 2022، مما يعكس زيادة بمبلغ 2 369 600 دولار، أو ما نسبته 3,5 في المائة. وقد حدثت الزيادات في موارد الميزانية العادية وفي الموارد المقررة الأخرى، فيما ظلت الموارد الخارجة عن الميزانية على حالها. وزادت الموارد المتصلة بالوظائف بمقدار 13 وظيفة من 294 وظيفة إلى 307 وظائف، ويعزى ذلك أساساً إلى اقتراح تحويل 13 وظيفة مؤقتة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة في إطار الموارد المقررة الأخرى إلى الوظائف ثابتة (انظر الجدول 1).

الجدول 1

إجمالي الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف المخصصة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، حسب مصدر التمويل
(قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الموارد المتصلة بالوظائف				الموارد المالية			
الفرق		الفرق		الفرق		الفرق	
عدد الوظائف	النسبة المئوية	المقدرة لعام 2023	المقدرة لعام 2022	المبلغ	النسبة المئوية	المقدرة لعام 2023	المقدرة لعام 2022
0,0	—	116	116	0,8	168,7	21 356,1	21 187,4
9,8	13	146	133	6,9	2 200,9	34 298,5	32 097,6
—	—	45	45	—	—	13 747,0	13 747,0
4,4	13	307	294	3,5	2 369,6	69 401,6	67 032,0
				المجموع			

ملاحظة: استندت أرقام الميزانية إلى الباب 30، الرقابة الداخلية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 30)) وإلى المعلومات التكميلية ذات الصلة.

5 - ويبين الجدول 2 مقترح موارد الميزانية العادية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2023، مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022. وتقدر الميزانية البرنامجية المقترحة للمكتب لعام 2023 (الميزانية العادية) بمبلغ قدره 21 356 100 دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف)، وهو ما يعكس زيادة ضئيلة قدرها 168 700 دولار، أو ما نسبته 0,8 في المائة، مقارنة بالاعتماد البالغ 21 187 400 دولار المرصود لعام 2022. وظلت الموارد المتصلة بالوظائف على حالها حيث شملت 116 وظيفة. وأبلغت اللجنة بأن الزيادة في الميزانية العادية تتعلق بالأثر المؤجل للوظيفتين الإضافيتين في شعبة الرقابة والتفتيش المعتمدين في السنة المالية الحالية، وللتين كانتا، وفقاً للممارسات المتبعة، خاضعتين لمعدل شغور الوظائف الجديدة البالغ 50 في المائة.

الجدول 2

الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف المدرجة في الميزانية العادية، حسب البرنامج (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الموارد المتصلة بالوظائف				الموارد المالية			
الفرق		الفرق		الفرق		الفرق	
عدد الوظائف	النسبة المئوية	المقدرة لعام 2023	المعتمدة لعام 2022	المبلغ	النسبة المئوية	المقدرة لعام 2023	المعتمدة لعام 2022
0,0	—	8	8	0,0	—	1 485,4	1 485,4
0,0	—	101	101	0,9	168,7	18 503,1	18 334,4
0,0	—	44	44	(0,2)	(20,3)	8 413,2	8 433,5
				البرنامج الفرعي 1. المراجعة الداخلية للحسابات			

الموارد المتصلة بالوظائف		الموارد المالية		الميزانية العادية	
الفرق	المعتمدة المقدر لعام	الفرق	المعتمدة المقدر لعام	الفرق	المعتمدة المقدر لعام
عدد الوظائف	2023	النسبة المئوية	المبلغ	2023	2022
0,0	—	24	4,7	4 034,7	4 223,7
0,0	—	33	—	5 866,2	5 866,2
0,0	—	7	—	1 367,6	1 367,6
0,0	—	116	0,8	21 187,4	21 356,1

ملاحظة: استندت أرقام الميزانية إلى الباب 30، الرقابة الداخلية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 30)) وإلى المعلومات التكميلية ذات الصلة.

6 - وأبلغ المكتب اللجنة كذلك بأن الأولويات الرئيسية لميزانية عام 2023 تشمل ما يلي: (أ) تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بركائز الإدارة، والسلام والأمن، والتنمية؛ و (ب) تعزيز ثقافة المنظمة؛ و (ج) إدارة المشتريات وسلسلة الإمداد، بما في ذلك إدارة مخاطر الغش والفساد؛ و (د) إدارة مرحلة الخفض التدريجي للبعثات؛ و (هـ) تعزيز نظام حماية المبلغين عن المخالفات.

7 - وأشارت اللجنة إلى أن أولويات المكتب لعام 2022 هي كما يلي: (أ) تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ و (ب) التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والدروس المستفادة بشأن تماسك منظومة الأمم المتحدة واستمرارية تصريف الأعمال؛ و (ج) تنفيذ إصلاحات الأمين العام المتعلقة بركائز الإدارة، والسلام والأمن، والتنمية؛ و (د) تعزيز ثقافة المنظمة على أساس الاحترام والمساواة وتحقيق النتائج؛ و (هـ) تنفيذ استراتيجيات الأمين العام المتعلقة بالبيانات، وتكافؤ الجنسين، والاستدامة البيئية.

8 - ولدى متابعة الحالة التي آلت إليها معالجة أولويات عام 2022 المشار إليها، أبلغت اللجنة بأن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات تدرج عند الاقتضاء، فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، استعراضاً لطريقة الدعم المقدم من الكيانات تنفيذاً لأهداف التنمية المستدامة في برنامج عملها، بما في ذلك في عمليات مراجعة الحسابات التالية التي تمر حالياً بمرحلة الإبلاغ: (أ) مراجعة حسابات البرنامج القطري للصومال في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)؛ و (ب) مراجعة حسابات المكتب الإقليمي لآسيا الجنوبية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ و (ج) مراجعة حسابات أنشطة مكتب الأمم المتحدة للشراكات لتيسير الشراكات دعماً لأهداف التنمية المستدامة. وأبلغت اللجنة كذلك بأن شعبة التفتيش والتقييم أجرت، فيما يتصل بعام 2022، أربعة تقييمات (أنجز اثنان منها بالفعل) لأعمال دعم الاقتصاد الكلي التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، كما أجرت تقييماً للعمل الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دعماً لأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالبيئة والتنمية، وهي تقييمات موجهة بشكل كبير نحو تقييم مدى الدعم الذي قدمته اللجان الإقليمية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، يجري حالياً تقييمان للدعم الإقليمي المقدم من مكتب التنسيق الإنمائي لنظام المنسقين المقيمين والتقييم المواضيعي للدعم المقدم من الأمانة العامة في سياق أهداف التنمية المستدامة.

9 - وفيما يتعلق بأثر كوفيد-19، أبلغت اللجنة بأنه نُفذ العديد من عمليات مراجعة الحسابات والأنشطة الاستشارية، وأن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات تأخذ في الحسبان أثر كوفيد-19 في معظم عملياتها الحالية لمراجعة الحسابات. ولاحظ المكتب أيضا أن شعبة التحقيقات استثمرت في التكنولوجيا لتحسين مرونة العمل عن بعد والتعاون عبر الإنترنت، بما في ذلك تكنولوجيا برامجيات التحقيق، وأنها حسّنت تقديم التدريب عبر الإنترنت في مجال التحقيقات.

10 - وفيما يتعلق بتعزيز ثقافة المنظمة، أبلغت اللجنة بأن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات تواصل مراجعتها المواضيعية لأنشطة السلوك والانضباط في بعثات حفظ السلام من خلال مراجعة حسابات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وتواصل شعبة التحقيقات جهودها الرامية إلى تحقيق سياسة الأمين العام المتمثلة في عدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، مع التركيز على اتباع نهج يركز على الضحايا في تحقيقاتها.

11 - وفيما يتعلق بالاستدامة البيئية، أبلغت اللجنة بأن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات أصدرت تقريراً عن خطة العمل البيئية في مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال في وقت سابق من عام 2022، وأن عمليات مراجعة الحسابات التالية الجارية حالياً تتضمن استعراضات للبيئة: (أ) مراجعة حسابات المشاريع الهندسية في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ و (ب) مراجعة حسابات خدمات الدعم الهندسي في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان؛ و (ج) مراجعة حسابات عمليات المخازن في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشمل عمليات مراجعة الحسابات الأخرى ذات الصلة المقرر إجراؤها في وقت لاحق من عام 2022 تلك الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا.

12 - وترحب اللجنة بالمبادرات المذكورة أعلاه، التي تعكس أولويات المنظمة والمخاطر التي تواجهها، وتتطلع إلى ما يلي: (أ) تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية واستنتاجاته فيما يتعلق بتحقيق أولوياته لعام 2022؛ و (ب) فهم طريقة ترابط أولويات المكتب فيما بينها من سنة إلى أخرى؛ و (ج) مساهمة مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة

13 - كما هو مبين في الجدول 2، يُتوقع أن تظل الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف المخصصة للتوجيه التنفيذي والإدارة في عام 2023 عند المستوى نفسه للموارد المعتمدة في عام 2022 وهو 1 485 400 دولار.

باء - برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1

المراجعة الداخلية للحسابات

14 - من المتوقع أن تنخفض الموارد المالية المقترحة في إطار الميزانية العادية المتعلقة بالبرنامج الفرعي 1، شعبة المراجعة الداخلية للحسابات، لعام 2023، انخفاضاً طفيفاً من 8 433 500 دولار، وهو المبلغ المعتمد لعام 2022، إلى 8 413 200 دولار المقترح لعام 2023، فيما سيظل مستوى الموارد

المتصلة بالوظائف عند 44 وظيفة (انظر الجدول 2). وأبلغت اللجنة بأن الانخفاض الطفيف البالغ 20 300 دولار راجع إلى النقل المقترح للموارد المخصصة للخدمات التعاقدية إلى البرنامج الفرعي 3، التفتيش والتقييم، من أجل إجراء تقييم الجودة الخارجي لشعبة المراجعة الداخلية للحسابات.

عملية وضع خطة العمل على أساس المخاطر

15 - واصلت اللجنة إجراء مناقشات مع المكتب بشأن عملية تخطيط العمل على أساس المخاطر والتحقق من مدى قيام شعبة المراجعة الداخلية للحسابات بأخذ المخاطر المؤسسية في الحسبان لدى تحديد مستوى الموارد اللازمة لإنجاز برنامج العمل. وتمشيا مع الموقف الذي أعربت عنه اللجنة في تقاريرها السابقة عن ميزانية المكتب، فإنها لا تزال تعتقد أن استخدام تقييمات المخاطر لتحديد أولويات موارد مراجعة الحسابات وتخصيصها يندرج تحت أفضل الممارسات. وفي هذا الصدد، أبلغ المكتب اللجنة بأن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات واصلت، فيما يتصل بالميزانية البرنامجية لعام 2023، استخدام منهجية منقحة في تقييم احتياجاتها من الموارد، تتصدى بواسطتها للمجالات العالية المخاطر في فترة مدتها ثلاث سنوات، بما في ذلك المجالات المشتركة العالية المخاطر، في حين تتصدى للمجالات المتوسطة المخاطر في فترة مدتها خمس سنوات. وحسبما ذكر المكتب، فإن الكيانات أو المجالات المنخفضة المخاطر التي لم تُتناول في خلال الفترة السابقة تعتبر متوسطة المخاطر، وتخضع، بالتالي، لمراجعة الحسابات.

16 - وأفادت اللجنة في تقريرها السابق (A/76/81) أن النظر في المخاطر العالية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يزال يتم بشكل منفصل، وأن تناولها سيحصل على مدى فترة مدتها خمس سنوات، بدلا من ثلاث سنوات. وبالنظر إلى الطابع الحرج للمخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أعربت اللجنة عن قلقها من أن النظر في هذه المخاطر كل خمس سنوات بدلا من ثلاث سنوات ليس الطريقة المثلى لمعالجة هذا المجال الهام من مجالات التركيز، وأهابت بالمكتب إلى إعادة النظر في هذه المسألة.

17 - ولدى المتابعة، أبلغ المكتب اللجنة بأنه يعالج، على مدى دورة مدتها خمس سنوات، جميع المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق مراجعة حسابات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ غير أنه فيما يتصل بالمجالات العالية المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن المكتب يجري عمليات المراجعة كل ثلاث سنوات للتصدي لهذه المخاطر. وتتضمن المجالات العالية المخاطر المشمولة بدورة ثلاث السنوات ما يلي: (أ) الأمن السيبراني والقدرة على الصمود؛ و (ب) الحوكمة وإدارة المخاطر في سياق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ و (ج) إدارة البيانات؛ و (د) عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودعمها؛ و (هـ) توافر التطبيقات وتوافر النظم. وأبلغت اللجنة كذلك بأن المكتب يجري حاليا مراجعة أفقية على نطاق الأمانة العامة تشمل 40 كيانا ومكتبا، لتقييم بيئة مراقبة الأمن السيبراني في الأمانة العامة وتأهبها للكشف عن المشاكل المتصلة بالأمن السيبراني والتصدي لها.

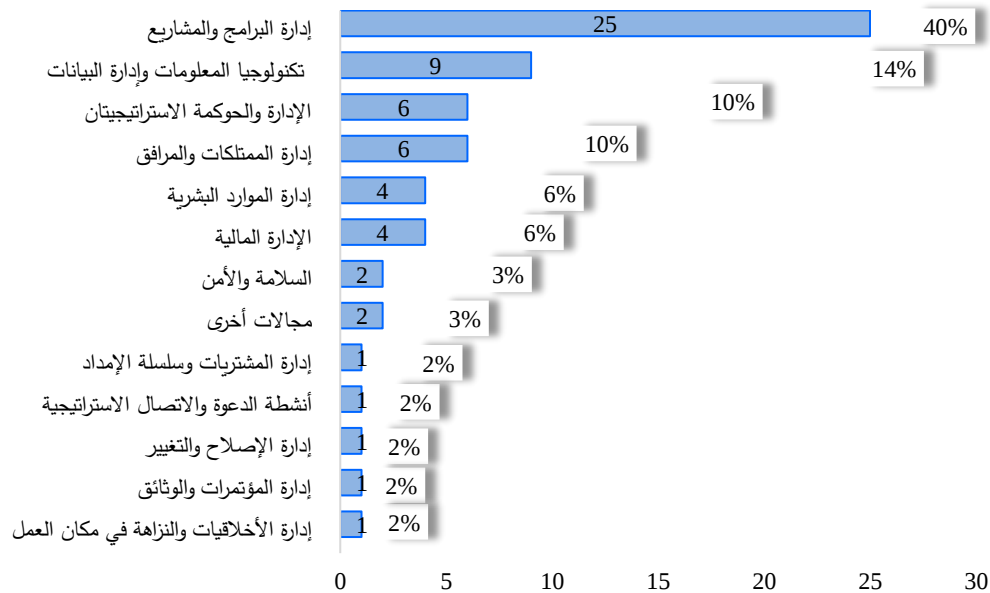
18 - وتلاحظ اللجنة النهج الذي اتبعه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الاضطلاع بالتخطيط لعمله استنادا إلى المخاطر، ولا سيما المتصل منها بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وستواصل رصد عمل المكتب في هذا المجال.

19 - وأشار المكتب كذلك إلى أنه يواصل، في إطار التحسينات التي أدخلها على منهجية إعداد خطط عمله على أساس المخاطر، تعديل فئات المخاطر المستخدمة عند إجراء تقييمات المخاطر في الكيانات وتحليل النقص في القدرات بهدف كفالة تحسين المواءمة مع إطار الأمانة العامة المتعلق بالإدارة المركزية

للمخاطر. وكما هو مبين في الشكل الأول، تعتزم شعبة المراجعة الداخلية للحسابات الاضطلاع بما عدده 63 مهمة (باستثناء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة) في 13 مجالاً من مجالات التركيز في عام 2023. وتمثل هذه المهام البالغ عددها 63 مهمة انخفاضاً كبيراً عن الـ 75 مهمة هي التي كان من المقرر إجراؤها في عام 2022. وأفاد المكتب بأن مجالات التركيز المذكورة لا تزال تعكس المخاطر الجسيمة المحددة في السجل المنقح من للمخاطر المركزية في المنظمة. وستركز أغلبية المهام المقترحة (34 مهمة) من المجموع البالغ 63 مهمة في عام 2023 على مجالين هما: (أ) إدارة البرامج والمشاريع وتنفيذها؛ و (ب) تكنولوجيا المعلومات وإدارة البيانات.

الشكل الأول

مهام شعبة المراجعة الداخلية للحسابات في عام 2023، حسب مجال التركيز



20 - وتلاحظ اللجنة الجهود التي يبذلها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تناول مجالات التركيز العالية المخاطر، ولا سيما إدارة البرامج والمشاريع، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة البيانات. بيد أن تحليل شعبة المراجعة الداخلية للحسابات لعمليات المراجعة المقررة حسب مجالات التركيز يبين أن الشعبة تعتزم إنفاق 40 في المائة من مواردها في مجال تركيز واحد هو إدارة البرامج والمشاريع. وعلاوة على ذلك، وكما هو مبين في الشكل الأول، لن يُنفق سوى 2 في المائة من موارد الشعبة على إدارة المشتريات وسلسلة الإمداد، رغم بيان الشعبة أن عمليات مراجعة الحسابات في فئات أخرى قد تشمل أيضاً مسائل تتعلق بالمشتريات. ونظراً لعدم الوضوح التام في طريقة ارتباط مجالات التركيز لدى الشعبة بسجل المخاطر التي تواجهها المنظمة، فإن اللجنة تشجع الشعبة على أن توضح بشكل أفضل في خطط العمل المقبلة طريقة تناول المخاطر الجسيمة التي تواجهها المنظمة ضمن إطار عملها المقرر.

تحليل النقص في قدرات شعبة المراجعة الداخلية للحسابات

21 - أبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية اللجنة، في سياق منهجيته المتعلقة بتخطيط العمل، بافتراضات التخطيط المبينة في الفقرة 19. فوفقاً لما أفاد به المكتب، يمثل النقص في قدرات شعبة المراجعة الداخلية للحسابات الموارد اللازمة لمعالجة المخاطر التي لا يمكن تناولها في حدود مستويات الموارد الحالية. وبالنسبة للأنشطة الممولة من الميزانية العادية (باستثناء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، لا يتوقع المكتب حدوث نقص كبير في القدرات. وحسبما ذكر المكتب، أصبح النقص في قدرات شعبة المراجعة الداخلية للحسابات لعام 2023 أكثر وضوحاً في الأنشطة الممولة من الميزانية العادية (نقص 2,2 في ملاك الموظفين)، وفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تشمل كامل نطاق مراجعة الحسابات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بصرف النظر عن التمويل، مع نقص قدره 4,0 في ملاك الموظفين (وهو ما يزيد عن النقص المبلغ عنه في ملاك الموظفين في عام 2022 ألا وهو 3,2). ورغم هذا النقص، أبلغ المكتب اللجنة بأنه لم تُطلب أي موارد إضافية لعام 2023.

22 - واستقرت اللجنة من المكتب عن سبب عدم طلبه موارد إضافية رغم النقص المتزايد في القدرات اللازمة لإجرائه عمليات المراجعة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ورداً على ذلك، أبلغ المكتب اللجنة بأنه ما فتئ يتخذ الخطوات الكفيلة بتعزيز قدرته على إجراء عمليات المراجعة المتعلقة بالمعلومات والاتصالات، بما في ذلك ما يلي: (أ) تدريب مراجعي الحسابات العاملين على تقييم مخاطر الأمن السيبراني وإدارتها، وتعميم الضوابط التي تحكم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ و (ب) تحويل بعض وظائف مراجعة الحسابات العامة إلى وظائف مراجعة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عندما تصبح متاحة؛ و (ج) الاستعانة بخبراء استشاريين لجلب خبرات غير متوفرة في الحال إلى قسم مراجعة حسابات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ و (د) تدريب مراجعي حسابات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التطورات الجديدة في مجالات الأمن السيبراني؛ و (هـ) تدريب مراجعي حسابات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على حوكمة البيانات وإدارتها من أجل تحديث معلوماتهم بشكل مستمر.

23 - وتنوّه اللجنة بالجهود التي يبذلها المكتب لتدّارك النقص في قدرات شعبة المراجعة الداخلية للحسابات بطريقة عملية. وبناءً على ذلك، توافق اللجنة على الاحتياجات من الموارد المطلوبة لشعبة المراجعة الداخلية للحسابات.

البرنامج الفرعي 2

التفتيش والتقييم

24 - على النحو المبين في الجدول 2، تبلغ الموارد المالية المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2023 المتعلقة بالبرنامج الفرعي 2، التفتيش والتقييم، ما قدره 4 223 700 دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 189 000 دولار، أو ما نسبته 4,7 في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022، البالغ 4 034 700 دولار. وظلت الموارد المتصلة بالوظائف على نفس المستوى الذي كانت عليه في عام 2022 حيث شملت 24 وظيفة. وكما هو وارد في الفقرة 5، تعزى الزيادة في الميزانية المقترحة إلى الأثر المؤجل للتوظيفتين الإضافيتين المعتمدتين في السنة المالية الحالية، إحداها لنائب مدير (مد-1) والأخرى لموظف تقييم (ف-4)، لتقديم الدعم في تعزيز وظيفة التقييم في الأمانة العامة ولإجراء تقييمات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية.

تقييم المخاطر وعملية وضع خطة العمل

25 - قام مكتب خدمات الرقابة الداخلية، على النحو المذكور في التقارير السابقة للجنة، بتغيير الطريقة التي تلبي بها شعبة التفتيش والتقييم احتياجات المنظمة في مجال التقييم، حيث تخضع بموجبها بعض الإدارات الآن لمراجعة الأداء من جانب شعبة المراجعة الداخلية للحسابات بدلاً من الخضوع لتقييم برنامجي تجريه شعبة التفتيش والتقييم. وقرر المكتب أيضاً أن يكون تقييم الكيانات الأخرى على مستوى البرامج الفرعية وليس على مستوى البرامج الرئيسية.

26 - ولاحظ المكتب كذلك أن شعبة التفتيش والتقييم اتبعت، في سياق عملية تخطيط العمل لعام 2023، نهجا من مستويين لتقييم المخاطر يشمل مزيجا من التحليل الكمي والنوعي للمعلومات المتعلقة بالمخاطر غير المباشرة والمخاطر الفعلية. وركز تقييم المخاطر على مستوى نتائج البرامج الفرعية واستند إلى خمسة معايير رئيسية للمخاطر، هي: الموارد، وتقييم الكيانات، والتغطية الرقابية، وتقييم المخاطر الذي يجريه المكتب، والأهمية الاستراتيجية. ووفقا للمكتب، تضمن المستوى الأول ثلاثة معايير للمخاطر غير المباشرة: الموارد، وتغطية تقييم الكيانات، والتغطية الرقابية. واستُخدمت هذه المعايير لتحديد 162 برنامجا من البرامج الفرعية العالية المخاطر والمتوسطة المخاطر على نطاق الأمانة العامة. أما المستوى الثاني فقد تضمن استعراضا يركز أكثر على النوعية للمعيار الرابع المتمثل في تقييم المخاطر الذي يجريه المكتب - استنادا إلى معلومات مستقاة من سجلات المخاطر لشعبة المراجعة الداخلية للحسابات - والمعيار الخامس المتمثل في الأهمية الاستراتيجية، الذي نظر في المسائل الاستراتيجية ومسائل الخدمات. وقد أتاح هذان المعياران النوعيان الأخيران للمكتب تحديد البرامج الفرعية الأكثر إلحاحا ذات المخاطر العالية لتقييمها في الدورتين المقبلتين.

تحليل النقص في قدرات شعبة التفتيش والتقييم

27 - على نحو ما كان عليه الحال بالنسبة للميزانية البرنامجية لعام 2022، أبلغت اللجنة بأن التقييم الأولي لقدرات شعبة التفتيش والتقييم وتحليل النقص فيها قد أجريا في السياق المنقح المشار إليه في الفقرة 26، الذي يتوخى تنفيذ 162 برنامجا فرعيا.

28 - وأشار المكتب كذلك إلى أنه سيتعين على شعبة التفتيش والتقييم، من أجل تحقيق هدفها المتمثل في تقييم كل برنامج فرعي مرة واحدة خلال فترة مدتها ثماني سنوات، أن تضطلع بتقييم 20 برنامجا فرعيا في السنة، مما يتطلب الاستعانة بما عدده 30 موظفا سنويا. بيد أن المكتب ذكر أن شعبة التفتيش والتقييم لديها 17 موظفا متاحا لإجراء التقييمات - مما يترك نقصا في القدرات يبلغ إجماليه السنوي 15 موظفا بعد تطبيق معدل شواغر قدره 9 في المائة على الموظفين المتاحين.

29 - ولتدارك هذا النقص جزئيا، أبلغ المكتب اللجنة بأنه يعتزم الاضطلاع بالتدابير التخفيفية التالية: (أ) وضع البرامج الفرعية المشتركة في مجموعات مواضيعية متشابهة للحد من العدد اللازم من التقييمات المنفصلة للبرامج الفرعية؛ و (ب) التركيز على البرامج الفرعية البالغ عددها 93 برنامجا التي جرى تقييمها باعتبارها إما ذات مخاطر عالية جدا أو ذات مخاطر عالية في دورة مدتها ثماني سنوات؛ و (ج) تعزيز قدرات التقييم لدى الكيانات في الأمانة العامة بواسطة التدريب، والدعم، والتوجيه، والأدوات اللازمة كي تجري الكيانات تقييمات عالية الجودة (وهو ما اعتمدت له وظيفة برتبة مد-1 ووظيفة أخرى برتبة ف-4). ومن المتوقع، وفقاً للمكتب، أن تؤدي الاستراتيجيات المذكورة أعلاه إلى تقليص النقص في القدرات إلى خمسة موظفين.

30 - واستقرت اللجنة من المكتب عن الأثر الذي ستركه النقص في القدرات على عمل شعبة التفتيش والتقييم، فأبلغت بأن النقص البالغ خمس وظائف سيؤثر في قدرة الشعبة على تغطية البرامج الفرعية ذات المخاطر العالية جداً أو ذات المخاطر العالية خلال دورة مدتها ثماني سنوات. ويعني ذلك أن الشعبة لن تتمكن، بدون أولئك الموظفين الخمسة، من تغطية جميع البرامج الفرعية ذات المخاطر العالية جداً أو ذات المخاطر العالية البالغ عددها 93 برنامجاً فرعياً، على مدى ثماني سنوات، بل إن دورة التغطية ستزيد إلى 12 سنة. وأبلغت اللجنة كذلك بأن المكتب سيواصل رصد آثار النهج الجديد إزاء تقييم النتائج، فضلاً عن التحسينات في نوعية ونطاق التقييم الذاتي المتوقعة في ظل زيادة الدعم الذي يقدمه المكتب للتقييم في الأمانة العامة وتنفيذ سياسة التقييم الجديدة الخاصة بالأمانة العامة. وسيضع المكتب هذه الأمور في الاعتبار لدى تحديد ما إذا كان ينبغي إدراج طلبات الحصول على موارد إضافية لتدارك أي نقص محدد في القدرات مستقبلاً في إطار وضع المقترحات اللاحقة المتعلقة بموارد المكتب في إطار الميزانية العادية وحساب الدعم.

31 - ولا تزال اللجنة ترى أن شعبة التفتيش والتقييم بحاجة إلى زيادة قدراتها حتى تكون فعالة في تنفيذ ولايتها. وتلاحظ اللجنة الجهود التي يبذلها مكتب خدمات الرقابة الداخلية للتقليل من أثر النقص في القدرات. ومع ذلك، يساور اللجنة القلق لأنه بالرغم من تلك التدابير، لا يزال هنا نقص، مما قد يؤثر في قدرة شعبة التفتيش والتقييم على تناول جميع المجالات في الوقت المناسب. وبما أن هذا النقص يفترض معدل شواغر قدره 9 في المائة، فإن اللجنة تشجع المكتب على مضاعفة جهوده لمعالجة الشواغر وكفالة تحديد الأولويات على الوجه الملائم للتركيز على تقييم البرامج الفرعية ذات المخاطر العالية في إطار دورة التقييم التي تستغرق ثماني سنوات. وتؤيد اللجنة طلب تخصيص الموارد للشعبة لعام 2023، على أساس أن تستمر هذه الشعبة في تنقيح تحليل النقص في قدراتها، وأن تنظر في الحاجة إلى موارد إضافية في طلبات الميزانية المقبلة إذا اقتضى الأمر ذلك.

البرنامج الفرعي 3

التحقيقات

32 - تبلغ الموارد المالية المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2023 المتعلقة بالبرنامج الفرعي 3، التحقيقات، ما قدره 5 866 200 دولار، وهو ما يمثل المستوى نفسه من الاحتياجات من الموارد لعام 2022. وظلت الموارد المتصلة بالوظائف على حالها حيث شملت 33 وظيفة (انظر الجدول 2).

33 - وخلال عملية الاستعراض، أبلغت اللجنة بأن شعبة التحقيقات تواصل معالجة المسائل التي حددتها اللجنة في تقاريرها السابقة، ولا سيما استقدام الموظفين إلى الشعبة واستبقائهم فيها. وأبلغت اللجنة بأن معدل الشواغر في إطار الميزانية العادية بلغ 18,4 في المائة حتى 31 آذار/مارس 2022. وهذا ما يمثل تحسناً مقارنة بالنسبة المرتفعة البالغة 33,3 في المائة التي أشارت إليها اللجنة في تقريرها السابق (A/76/81).

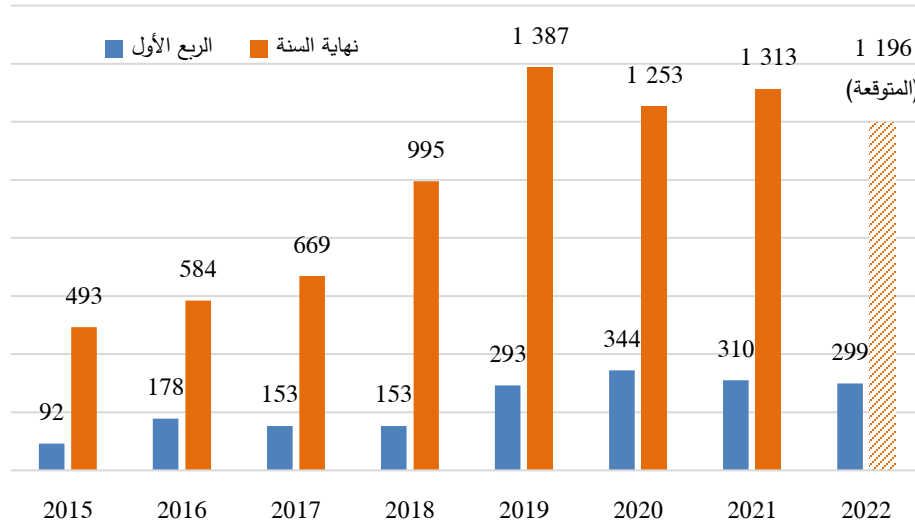
34 - وتنوّه اللجنة بالتقدم الذي أحرزه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في معالجة حالة الشواغر وتشجع المكتب على مواصلة تحسين مبادراته في سياق استقدام الموظفين والاحتفاظ بهم من أجل الإبقاء على الشواغر عند مستويات متدنية.

تحليل الاتجاهات في شعبة التحقيقات وعملية وضع خطة عمل لها

35 - حصلت اللجنة، خلال مداولاتها، على تحليلات للاتجاهات المتصلة بأنشطة شعبة التحقيقات. وأفاد المكتب بأن تلك التحليلات شكّلت الأساس الذي قامت عليه خطة العمل لعام 2023. فعلى وجه التحديد، نظرت اللجنة في مستويات الاستيعاب المتعلقة بمسائل التحقيق التي عُرضت على شعبة التحقيقات، وأبلغت بأن المكتب يتوقع، في أعقاب ظهور اتجاه تصاعدي مستمر في المسائل المبلّغ عنها منذ عام 2015، أن يظل العدد في عام 2023 عمومًا عند المستويات التي كان عليها في عام 2020. ومن المتوقع أن تكون الشعبة قد تلقت، بحلول نهاية عام 2022، ما عدده 1 196 مسألة - أي أقل بقليل من 1 313 مسألة التي وردت في عام 2021 (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

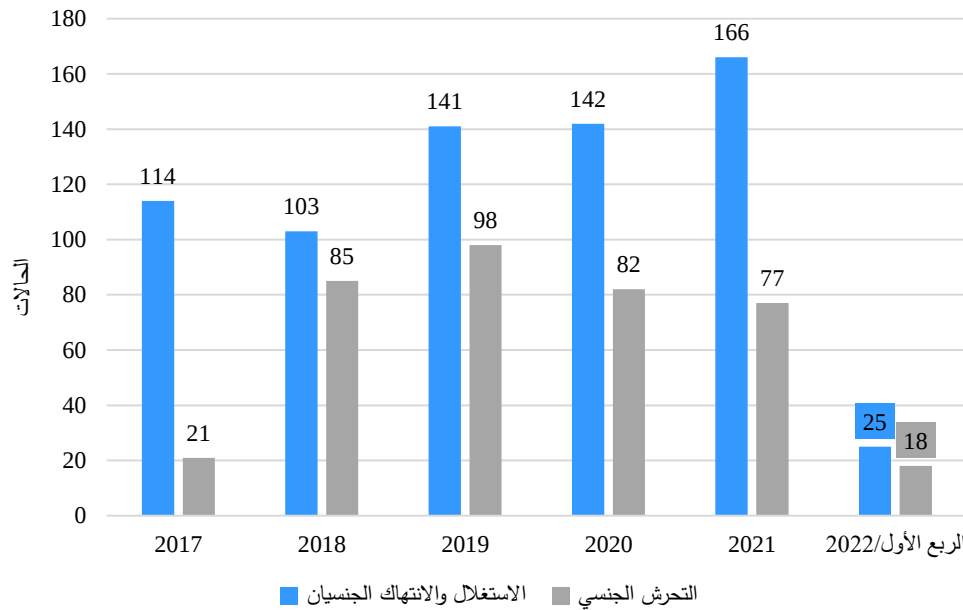
تحليل اتجاهات الحالات الواردة إلى شعبة التحقيقات



36 - فيما يتعلق بشكاوى التحرش الجنسي، أبلغت اللجنة بأن الأرقام ظلت قريبة من المستويات نفسها لعام 2020 مقارنة بالعدد المرتفع من الحالات الذي جرى الإبلاغ عنها في عام 2019 وهو 98 حالة. ومن ناحية أخرى، شهد عدد حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين ارتفاعاً قياسيًّا في عام 2021، حيث بلغ 166 حالة (انظر الشكل الثالث). غير أن عدد حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين المبلغ عنها في الربع الأول من عام 2022 كان، وفقاً لما أورده المكتب، أقل بنسبة 40 في المائة مما كان عليه خلال الفترة نفسها من عام 2021 (25 حالة، بالمقارنة مع 42 حالة).

الشكل الثالث

الشكاوى المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي



تحليل النقص في قدرات شعبة التحقيقات

37 - لدى تحديد مقدار النقص في قدرات شعبة التحقيقات لعام 2023، أبلغ المكتب اللجنة بافتراضات التخطيط المستخدمة، التي شملت ما يلي: (أ) أن الإبلاغ عن الحالات شهد استقراراً في عام 2021 وأنه سيظل عند ذلك المستوى حتى عام 2023 (على النحو المبين في الشكل الثاني)؛ و (ب) أن كل محقق سيتولى ما متوسطه خمسة تحقيقات مفتوحة وسينجز ستة تحقيقات في السنة؛ و (ج) أن التوقعات المتعلقة بالتحقيقات المفتوحة والمنجزة في إطار الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية في عام 2022 ستظل عند مستوياتها لعام 2021؛ و (د) أن معدلات الشغور في الشعبة سيجري التطرق لها.

38 - وحسبما ذكر المكتب، يمثل النقص في قدرات شعبة التحقيقات القدرات المتاحة مقابل القدرات اللازمة لتناول حجم الحالات المتوقع ضمن الأهداف المتعلقة بحسن التوقيت. وأبلغت اللجنة بأن المكتب يواصل جهوده الرامية إلى ملء الوظائف الشاغرة في أقرب وقت ممكن، وبأنه لا يتوقع، بعد الانتهاء من تناول تلك الشواغر، حدوث نقص في القدرات اللازمة لإنجاز التحقيقات المتوقعة لعام 2023.

39 - وفيما يتعلق بالوقت الذي يستغرقه إنجاز التحقيقات، أبلغت الجهات صاحبة المصلحة اللجنة مراراً وتكراراً بأن الانتهاء من الحالات يستغرق وقتاً طويلاً جداً. وكما لوحظ في الفقرة 31 من تقرير اللجنة عن الميزانية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 (A/76/720)، ارتفع متوسط مدة الإنجاز من حوالي 10,5 أشهر في عام 2020 إلى 12,9 شهراً في عام 2021، ومن ثم فقد أهابت اللجنة بالمكتب إلى اعتبار تخفيض متوسط الوقت اللازم لإنجاز التحقيقات من ضمن الأولويات.

- 40 - وتدرك اللجنة أن حسن توقيت التحقيقات تحكمه عدة عوامل، من قبيل درجة تَعَقُّد القضية وتوافر المعلومات. وتدرك اللجنة أيضا أن عدد المحققين المتاحين يمكن أن يؤثر على حسن التوقيت. وتكرر اللجنة، دون المساس بالتقييم الخارجي الجاري لشعبة التحقيقات، تأكيد دعوتها إلى تحسين متوسط الوقت الذي يستغرقه إنجاز التحقيقات وتنقيح تحليل النقص في القدرات.
- 41 - وفي ضوء ما ورد أعلاه وبالنظر إلى أن التقييم الخارجي لا يزال جاريا، توافق اللجنة على الاحتياجات من الموارد المطلوبة لشعبة التحقيقات لعام 2023.

جيم - دعم البرامج

- 42 - من المتوقع أن تظل الموارد المقترحة من الميزانية العادية لدعم البرامج لعام 2023 عند المستوى نفسه البالغ 1 367 600 دولار، وأن تظل الموارد المتصلة بالوظائف عند سبع وظائف.

ثالثا - الخلاصة

- 43 - يتشرف أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بتقديم هذا التقرير، الذي يتضمن تعليقات اللجنة وتوصياتها، لكي تنتظر فيه الجمعية العامة.

(توقيع) جانيت سانت لورنت

رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) آغوس جوكو برامونو

نائب رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) دوروثي أ. برادلي

عضوة في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) أنتون ف. كوسيانينكو

عضو في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) إيمان فانكر

عضو في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة